بحوث ودراسات

التجديد

المجلد 19، العدد 37 (2015/1437) 83-110
حقوق الطبع محفوظة ⓒ IIUM Press
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
IISN 1823-1926 (Print)

# جهود الإمام الباقلاني في الانتصار للقرآن الكريم: دراسة تحليلية

# ImÉm AbË Bakr al-BÉqillÉnÊ's Contribution in Defending the Qur'an: An Analytical Study

# Sumbangan ImÉm Abu Bakr al-BÉqillÉnÊ dalam Mempertahankan al-Quran: Satu Kajian Analisa

زينب طلحة* وحسن بن إبراهيم الهنداوي**

## مستخلص البحث

تعرّض القرآن الكريم منذ نزوله لأنواع مختلفة من الطعن، وضروب شتى من القدح في المُنزل عليه ﷺ. وبعد عصر التنزيل، تكررت المطاعن في الذكر الحكيم، بل ظهرت بعض المطاعن لم تكن بالأمس. وقد انبرى علماء كبار عبر التاريخ لدحض ما أثير ضد القرآن من مطاعن وتفنيد ما سلط عليه من هجوم، فانتصروا له انتصاراً باهراً بأساليب فكرية رصينة ومناهج علمية سديدة. ولعلّ من أهم الجهود وأكبرها في المجال وأولاها بالاعتبار إسهام الإمام أبي بكر الباقلاني الذي جاء في تفنيد تلك المطاعن بأسلوب بليغ باهر وحجج متينة بالغة. فقد ألف في هذا الصدد العديد من المصنفات التي لا يستغنى بقراءة بعضها عن بعضها الآخر، ومنها كتابه الشهير "الانتصار للقرآن"، الذي يدور حوله هذا المقال، تحليلاً لأهم ما جاء فيه من قضايا وتقريرات.

**الكلمات الأساسية:** القرآن، مطاعن، الردود، الباقلاني، نقل القرآن، إعجاز القرآن.

---

* طالبة ماجستير بقسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: da3iyazineb@gmail.com

** أستاذ مشارك بقسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: hhassan@iium.edu.my أو hendaoui11@hotmail.com

## Abstract

From the time of its revelation the Qur'an has come under different types of criticism just as the Prophet who received it has been the subject of many forms of defamation. After the age of revelation, those old criticisms against the Qur'an were renewed and novel ones came into being. Many outstanding scholars rose throughout history to refute all criticisms and attacks waged against the Qur'an, thus defending it so brilliantly through solid intellectualism and sound scientific method. One contribution that is perhaps among the best and great efforts made by scholars in this respect and is thus worthy of special consideration is that of Imam al-BÉqillÉnÊ who addressed those criticisms with eloquent excellent style and firm conclusive arguments. To this end he authored numerous works that none can be content with reading some of them to the exception of the others. His famous book al-Intisar li al-Qur'an (Defending the Qur'an) makes the object of the present article, whereby an analysis and exposition of its major issues and assertions is carried out.


Key words: The Qur'an, criticisms, al-BÉqillÉnÊ, inimitability of the Qur'an, transmission of the Qur'an.


## Abstrak

Sejak masa turun al-Qur'an lagi ia banyak menerima pelbagai kritikan sebagaimana berlaku kepada nabi Muhammad yang menjadi bahan banyak bentuk fitnah. Selepas era wahyu, kritikan lama terhadap al-Qur'an diulangi di samping yang baru. Ramai ulama yang hebat di sepanjang sejarah bangun untuk menyangkal semua kritikan dan serangan terhadap al-Qur'an, mempertahankannya dengan begitu hebat melalui kaedah intelektualisme dan saintifik yang kemas. Satu sumbangan yang mungkin terbaik dan besar dari kalangan para ulama dalam hal ini ialah sumbangan Imam al-BÉqillÉnÊ. Justeru itu ia sesuai untuk ditimbang secara khusus bila beliau menangani kritikan dengan gaya yang fasih dan hujah-hujah yang bernas. Beliau mengarang banyak karya untuk tujuan ini. Dengan hanya membaca beberapa karya sahaja dikira tidak mencukupi. Karya beliau yang terkenal al-Intisar li al-Qur'an (Mempertahankan al-Qur'an) adalah rujukan utama untuk artikel ini. Ia dikemukakan sebagai analisa dan wacana tentang isu-isu utama dan idea dalamnnya.


Kata kunci: Al-Qur'an, kritikan, al-BÉqillÉnÊ, ketulenan al-Qur'an, penyampaian al-Quran..

## مقدمة

**تعرّض** القرآن الكريم منذ نزوله لأنواع مختلفة من الطعن، وضروب شتى من القدح فيه وفي المُنزل عليه ﷺ. فأما في عصر التنزيل فإنّ الله قد كفى رسوله **المستهزئين** ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ (**الحجر**: 95)، و﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ (**الزمر**: 36). **وبعد عصر**

التنزيل، تكررت مطاعن أهل الجاهلية في الذكر الحكيم، بل ظهرت بعض المطاعن لم تكن من قبل، فانبرى العلماء فدحضوا هذه المطاعن، وردوا الشبهات التي أثيرت حول الكتاب المجيد، وانتصروا له انتصارًا باهرا. ولعلّ من أهم هذه المحاولات وأفضلها ما قام به الإمام الباقلاني من جهود علمية جليلة لردّ مطاعن الطاعنين في الذكر الحكيم، بقلم سيّال بليغ وعبارات رشيقة بديعة، وحجج دامغة، وبراهين صادقة ساطعة، فدحض بذلك أباطيل مّموهة، وشبهات مزّورة، وأقوالاً سخيفة، فهتك سترها، وأبدى للعيان عوارها.

وهذا الاهتمام البالغ من هذا الإمام الجليل مرده إلى جلالة قدر المطعون فيه وهو الذكر الحكيم، إذ الطعن فيه طعن في الدين كلّه: طعن في الإله لأن هذا الكلام كلامه، وطعن في النبوة لأنه عليه أنزل وبه أرسل، وطعن في الرسالة لأنّ هذا الكتاب هو الرسالة، وذلك فضلاً عن كونه طعنًا في ناقلي الرسالة وهم الصحب الكرام ﷺ. وقد عبّر الإمام الباقلاني عن هذا الغرض المهم من الانتصار للقرآن الكريم بقوله: "ومن أهم ما يجب على أهل دين الله كشفه، وأولى ما يلزم بحثه، ما كان لأصل دينهم قواماً، ولقاعدة توحيدهم عماداً ونظاماً، وعلى صدق نبيهم ﷺ برهاناً، ولمعجزته ثبتاً وحجة. لا سيما والجهل ممدود الرواق، شديد النفاق، مستولٍ على الآفاق، والعلم إلى عفاء ودروس، وعلى خفاء وطموس، وأهلهم في جفوة الزمن البهيم، يقاسون من عبوسه لقاء الأسد الشتيم حتى صار ما يكابدونه قاطعاً عن الواجب من سلوك مناهجه، والأخذ في سبيله"[1]. وفضلاً عن ذلك، اهتمّ الباقلاني بمسألة الإعجاز، فخصّها بعناية واضحة، حيث أفردها بالتأليف في كتابه الماتع "إعجاز القرآن"، وكذلك تحدث عنه ضمنًا في كتابه "هداية المسترشدين" الذي خصص فيه مبحثًا لإعجاز القرآن فكان أكبر حجمًا من كتابه "إعجاز القرآن" وأكثر تفصيلاً منه.

ولقد كان هذا الاهتمام من الإمام الباقلاني بإعجاز القرآن لأنه يمثل المعجزة

[1] الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطّيب، إعجاز القرآن (القاهرة: دار المعارف، ط5، 1997)، ص3- 4.

الأساس التي بنيت عليها رسالة الرسول ﷺ، وإن كانت له معجزات أخرى ليست مقصودة لذاتها. وفي ذلك يقول: "الذي يوجب الاهتمام التام بمعرفة إعجاز القرآن، أن نبوة نبينا عليه السلام بنيت على هذه المعجزة، وإن كان قد أيد بعد ذلك بمعجزات كثيرة. إلا أن تلك المعجزات قامت في أوقات خاصة، وأحوال خاصة، وعلى أشخاص خاصة، ونقل بعضها نقلاً متواترًا تمع به العلم وجودًا. وبعضها مما نقل نقلاً خاصا، إلا أنه حكي بمشهد من الجمع العظيم وأنهم شاهدوه، فلو كان الأمر على خلاف ما حكي لأنكروه، أو لأنكره بعضهم، فحل محل المعنى الأول وإن لم يتواتر أصل النقل فيه. وبعضها مما نقل من جهة الآحاد، وكان وقوعه بين يدي الآحاد"[1].

وعليه، فسنقوم ببيان جهود الباقلاني في رد مطاعن الطاعنين في القرآن الكريم اعتمادًا على كتابيه "الانتصار لصحة نقل القرآن والرد على من نحله الفساد بزيادة أو نقصان"، و"إعجاز القرآن"، مستعينين كذلك بكتابه "نكت الانتصار" وذلك لأن كتاب "الانتصار للقرآن" الذي تمّ تحقيقه في مجلدين بناء على نسخة غير كاملة كما نبّه على ذلك محققه محمد عصام القضاة[2]. فسنتعرض أولاً لجهود الباقلاني في "الانتصار" بذكر أهم المطاعن وردّه عليها ودحضها، وما يتعلق بالإعجاز سنعرض له من خلال ما قرره بشأن إعجاز القرآن ونظمه في خلال كتابه "إعجاز القرآن". وبين يدي ذلك تمهيدًا له نعرّف بالباقلاني تعريفًا موجزًا مختصرًا.

القاضي أبو بكر هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري، ثم

---

[1] المصدر نفسه، ص8.

[2] الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيّب، **الانتصار للقرآن**، تحقيق محمد عصام القضاة (عمَّان: دار الفتح للنشر والتوزيع/بيروت: دار ابن حزم، 1422/2001)، ج1، ص46. وينبغي التنبيه هنا إلى أن عنوان الكتاب قد ذُكر بصيغ مختلفة الألفاظ ومتقاربة، ومن أتمها ونرجّح أن تكون هي التسمية المناسبة لمضمون الكتاب والتي أثبتها السيّد أحمد صقر في كتابه "إعجاز القرآن" وهي "الانتصار لصحة نقل القرآن والرد على من نحله الفساد بزيادة أو نقصان"، وذكر مختصرا تارة بـ: "الانتصار للقرآن" وهي التسمية التي رجّحها محقق الكتاب، وتارة بـ:"الانتصار لنقل القرآن" كما أثبته محمد زغلول سلام محقق كتاب "نكت الانتصار لنقل القرآن".

البغدادي، المعروف بالباقلاني أو ابن الباقلاني المتوفى سنة 403 هجرية. ولد الباقلاني في البصرة، وأخذ العلم عن أعلامها، ومشاهير علمائها، ورحل بعد ذلك إلى بغداد، واتخذها دار إقامته، وبها ظهرت إمامته، وبها قضى نحبه بعد أن أجاد وأفاد فيما تحقق به من العلوم النافعة. كان الإمام الباقلاني عالمًا نحريرًا، ومناظرًا لا يشق له غبار، مبرزا في علوم كثيرة، لا سيما أصول الدين وأصول الفقه. وقد ذكره ابن عساكر الدمشقي في "تبيين كذب المفتري" بسعة علمه فقال: "قال أبو الفرج: وسمعت أبا بكر الخوارزمي يقول: كل مصنف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى تصانيفه سوى القاضي أبي بكر، فإن صدره يحوي علمه وعلم الناس"[1]. وقد تجلت سعة علمه، وتنوع معارفه، وجودة حفظه في الكتب النافعة التي صنّفها، ولذلك كان يكتب بالليل من حفظه، وبعد المراجعة في النهار يزيد على ذلك زيادات يمليها. قال الخطيب البغدادي: "وكان كل ليلة إذا صلى العشاء وقضى ورده وضع الدواة بين يديه وكتب خمسًا وثلاثين ورقة تصنيفًا من حفظه، فإذا صلى الفجر دفع إلى بعض أصحابه ما صنفه في ليل وأمره بقراءته عليه وأملى عليه الزيادات فيه"[2].

وجملة القول إن الإمام الباقلاني قد "صنف التصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره وكان في علمه أوحد زمانه وانتهت إليه الرياسة في مذهبه، وكان موصوفًا بجودة الاستنباط، وسرعة الجواب، وسماع الحديث. وكان كثير التطويل في المناظرة، مشهورا بذلك عند الجماعة"[3]. والذي يهمنا هنا مؤلفات الباقلاني التي اعتنى فيها بردّ المطاعن عن الذكر الحكيم، من أجل الوقوف على جهوده في الانتصار للقرآن الكريم

---

[1] ابن عساكر، علي بن الحسين، **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبى الحسن الأشعرى** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1979)، ص221.

[2] البغدادى، أبو بكر أحمد بن على، **تاريخ بغداد** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، ج4، ص237. وانظر: ابن عساكر، **تبيين كذب المفتري**، ص220.

[3] البغدادى، **تاريخ بغداد**، ج4، ص238.

وتفنيد مقالات مناوئين ومعاديه وبيان تهافت مقولاتهم. فقد ألف في هذا الصدد أكثر من مصنف منها "الانتصار لصحة نقل القرآن والرد على من نحله الفساد بزيادة أو نقصان"، و"إعجاز القرآن"، و"التمهيد في الردّ على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة"، و"هداية المسترشدين" الذي خصص فيه مبحثًا لإعجاز القرآن أكبر حجمًا من كتابه "إعجاز القرآن" وأغزر مادة، وأكثر تفصيلاً، وأعمق تحليلاً، وأدق بيانًا، كما قرر ذلك السيّد أحمد صقر في مقدمة تحقيقه لكتاب "إعجاز القرآن[1].

لقد كان الدافع الأساس الباقلاني في هذه التآليف ما كان من ازدهار التشيع في زمنه، وكثرة الملاحدة، فكثر طعنهم في الكتاب المجيد والصحب الكرام، وأشاعوا كثيراً من الأباطيل المموهة، فرأى لزامًا عليه أن يرد كيدهم، ويذود عن الشرع شرهم، ويقيم الحجة والبرهان على بطلان ما قالوا، ويدلل على براءة القرآن من سخيف ما رموه به. لقد دافع الباقلاني في كتابه "الانتصار" عن الكتاب المجيد في ثلاثة جوانب تعدّ اللباب في هذا الباب وهي النقل، والرسم، وفيما ادعي في نظمه من التناقض والحشو والتكرار والمتشابه الذي بقدح في إعجازه، وإلهية مصدره. ولقد أشار إلى أهم المطاعن التي نهض لدحضها وتزييفها بقوله: "وإبطال ما يدعيه أهل الضلال، من تحريفه وتغييره ودخول الخلل فيه، وذهاب شيء كثير منه، وزيادة أمور فيه، وما يدعيه أهل الإلحاد وشيعتهم من منتحلي الإسلام، من تناقض كثير منه، وخلو بعضه من الفائدة، وكونه غير متناسب، وما ذكروه من فساد النظم، ودخول اللحن فيه، وركاكة التكرار، وقلة البيان، وتأخير المقدم، وتقديم المؤخر، إلى غير ذلك من وجوه مطاعنهم... ونحن بحول الله وعونه نأتي في ذلك بجمل تزيل الريب والشبهة. وتوقف على الواضحة"[2].

ونظرًا لأن كثيراً من الشبهات والاعتراضات التي يتعلق بها المعاندون للقرآن

---

[1] الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيّب، **إعجاز القرآن** (القاهرة: دار المعارف، ط5، 1997)، ص39.

[2] الباقلاني، **الانتصار للقرآن**، ج1، ص56.

والطاعنون فيه في العصر الحديث لا تكاد تخرج عن تلك التي عرض لها الإمام الباقلاني وفندها وإن اختلف أسلوب إثارتها، رأينا من المناسب أن نقف على تلك المطاعن القديمة كما صورها الباقلاني ودحضها. وقد عقدنا لذلك مبحثين اثنين: أولهما يُعنى بذكر أهم المطاعن التي أثيرت في عصر الإمام الباقلاني حول القرآن الكريم فيما يتعلق بالنقل والرسم، كما يستعرض مناقشة الباقلاني ودحضه لها، بينما الآخر يهتم بذكر أهم المطاعن التي أثيرت في عصر الباقلاني حول القرآن الكريم فيما يتعلق بنظمه وإعجازه. أما الخاتمة فنقدم فيها بيانًا لكيفية الاستفادة من أسلوب الباقلاني وطريقته للردّ على بعض المطاعن المعاصرة، والشبهات الحديثة.

## دحض الباقلاني للمطاعن التي أثيرت حول القرآن الكريم فيما يتعلق بالنقل والرسم

ولنبدأ هنا - كما بدأ الباقلاني نفسه - بموضوع "نقل القرآن" وما أثاره بشأنه مناوئوه من طعون، مقدمًا إياها على غيرها من الطعون، حيث قال: "ونبدأ بالكلام في نقل القرآن وقيام الحجة به. ووصف توفر همم الأمة على نقله وحياطته، ثم نذكر ابتداء أبي بكر ﷺ لجمعه على ما أنزل عليه بعد تفرقه في المواضع التي كتب فيها. وفي صدور خلق حفظوا جميعه، وخلق لم يحيطوا بحفظ جميعه"[1]. وهذا التقديم في الأولوية والاهتمام له دلالته المنطقية والتاريخية؛ إذ لا يمكن أن تدافع عن القرآن من حيث رسمه ونظمه وإعجازه إلا بعد أن تثبت صحة نقله. فإذا أثبت ذلك صحّ لك بعدها أن تردّ على بقية المطاعن، وإذا عجزت عن ذلك، فلا حاجة حينها لذكر بقية المطاعن والرد عليها، وقد ظهر هذا الاعتبار في عنوان الكتاب الذي رجحناه، وهو "الانتصار لصحة نقل القرآن والردّ على من نحله الفساد بزيادة أو نقصان". ولقد أطال القاضي النفس في الانتصار لصحة نقل القرآن الكريم، وردّ مطاعن المشككين في نقله، فجلب فيه من الأدلة الكثير،

[1] المصدر نفسه، ج1، ص56.

فكان غاية في بابه، وكانت ردوده في هذا الباب في حقيقتها احتجاجًا وإثباتًا لصحة نقل القرآن بقراءاته المتنوعة عمومًا، وصحة نقل المعوذتين على وجه الخصوص.

فالذي ذهب إليه القاضي وأجمعت عليه الأمة سلفًا وخلفًا، وقبله أوائلها وأواخرها، وتابع فيه اللاحق السّابق "أنّ جميع القرآن الذي أنزله الله عزّ وجلّ وأمرنا بإثبات رسمه، ولم ينسخه ويرفع تلاوته بعد نزوله، هو هذا الذي بين الدفتين، الذي حواه مصحف عثمان ﷺ، وأنه لم ينقص منه شيء، ولا زيد فيه"[1]. كما "أنّ القراء السبعة متبعون في جميع قراءاتهم الثابتة عنهم، التي لا شكوك فيها ولا أُنْكِرتْ عليهم، بل سوّغها المسلمون، وأجازوها لمصحف الجماعة، وقارئون بما أنزل الله جلّ ثناؤه"[2]. فهذا الذي أثبته القاضي بوصفه محل إجماع بين الأمة سلفًا وخلفًا قد وردت عليه مطاعن من الخصوم سعيًا منهم في ذلك إلى هدم الإسلام من أساسه.

ولعل من أهمّ الشبه التي أثارها الطاعنون في الذكر الحكيم أنه طرأ عليه تغيير بين النظم الذي أنزل عليه والترتيب الذي دوّن به المصحف ولا يمكن نسبته إلى الرسول ﷺ، فقد: "وزعم قوم من الرافضة أن القرآن قد بدل وغير وخولف بين نظمه وترتيبه، وأحيل عما أنزل إليه، وقرئ على وجه غير ثابت عن الرسول، وأنه قد زيد فيه ونقص منه، وقال بعضهم: قد نقص منه ولم يزد فيه، وأن لو قرئ كما أنزل لوجد فيه لعن قوم من قريش وصحابة الرسول ﷺ بأسمائهم وأنسابهم، ولوجد فيه أسماء الأئمة الاثني عشر منصوصًا عليها، كما نص على ذكر الرسول ﷺ وغيره من الأنبياء"[3]. ومن سخيف ما تعلقوا به من الأسباب فيما ادعوه من وقوع النقص في القرآن ما زعموه من أكل بعض الحيوانات الورق الذي كتب فيه التنزيل مما لا يدرى مقداره، حيث قالوا: "إننا لا ندري لعل الذي

---

[1] المصدر نفسه، ج1، ص59.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص65.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص67.

في أيدينا من القرآن أقل من عشر ما أنزله الله تبارك وتعالى، وأن الداجن والغنم قد أكل كثيرًا **مما كان أنزل وأوجب على الأمة حفظه وضبطه، وأن علم ذلك ومعرفته عند الإمام الوافر المعصوم، وأن أبا** بكر وعمر رضي الله عنهما وجماعة الأمة أخطؤوا في جمع القرآن وجعله بين لوحين، وأنهم لم يرجعوا في ذلك إلى ثقة ويقين، بل إنما تلقطوه وأخذوه من **الواحد والاثنين ومن الرقاع واللخاف، واستشهدوا على ذلك الواحد والاثنين ومن لا تقوم الحجة بقوله وشهادته، وأن هذا هو سبب اختلاف المصاحف والقراءات"**[1].

إن أول ما يلوح من هذا النوع من الطعن في نقل القرآن هو اتهام نقلته من الصحابة الذين تلقوه من النبي ﷺ يتعمد التصرف فيه بالزيادة والنقص وتبديل ترتيبه والعبث به، بل اتهامهم بالغفلة وعدم المبالاة حتى أن الحيوانات وجدت هي الأخرى **طريقها إليه فالتهمت الورق الذي كتب فيه!**

ولا يخفى أن في ذلك قدحًا لا فقط في نزاهة الصحابة **الذين نقلوا القرآن** ومصداقيتهم **الخلقية** تحريًا للأمانة والدقة في ذلك النقل، بل إن في ذلك أيضًا طعنًا في **قدراتهم الذهنية وحصافتهم الاجتماعية ويقظتهم الثقافية بما** يكاد بصورهم في حالة من العبث التي لا تجوز حتى على الأطفال غير التابعين، **فضلاً عن عدم الاعتداد بعد التهم** الدينية التي منشؤها وأساسها الإيمان بقدسية القرآن وكونه من عند الله الذي **سيحاسبهم** لا محالة على كل صغيرة وكبيرة من تقصيرهم بشأنه.

**ولذلك كان الانتصار** للصحابة والدفاع عنهم بإثبات عدالتهم ونزاهتهم وبراءتهم **مما رموا به،** وبيان كونهم قد استوفوا بشروط الأمانة والصدق في النقل، **هو** في **حقيقته انتصارًا لصحة نقل القرآن. يقول القاضي: "وأما** ادعاؤكم لتخطئة الخلف والسلف في نقل القرآن، وتضييعه وإهمال أمره وذهابهم عن علم صحيحه من فاسده وعملهم في ترتيبه ونظمه والحرف الذي يقرأ به على آرائهم وظنونهم من غير عمل على توقيف وخبر

[1] المصدر نفسه.

ولا حفظ لرواية وأثر، فليس الأمر في ذلك على ما ادعيتم، ولا مما يذهب تخليطكم فيه على ذي تحصيل، وأن الصدر الأول ثم من بعدهم من التابعين وجميع المسلمين وقادتهم وحكامهم وفقهائهم في سائر الأعصار كانوا على حالة معروفة من تعظيم شأن القرآن وإجلاله، وعظم محله من قلوبهم وقدره في نفوسهم، والتقرب إلى الله عز وجل بتعلمه وتعليمه، وتحصيل أعظم الثواب والشرف بحفظه، واعتقاد انحطاط كل عالم عن رتبة الكمال بالتقصير في حفظ جميعه، وتدبر مواقعه ومواضعه، إلى غير ذلك من كثرة فضائله عند كافة المسلمين في كل وقت وأوان، يمتنع معها عند كل عاقل عرفهم، وعرف حال القرآن في نفوسهم وحث رسول الله ﷺ **وحضه على تعليمه والتحذير من تضييعه ونسيانه وتغليظ** الأمر في ذلك"[1]. **وبناءً على ذلك لا يظنن ظانّ أن أمثال هؤلاء يتهاونون** في إتقان ضبط القرآن، ويتساهلون إلى حدّ التفريط فيه واستبدال غيره **به، ومن تطرق إليه شيء من الوهم** في ذلك فهو منكر للحقائق. فالإمام الباقلاني اعتمد على ما اشتهر من صلاح حال الصحابة رضي الله عنهم **وحبّهم للدين، واهتمامهم للكتاب، وحرصهم الشديد على نقله، واستفاضة الأخبار عنهم بذلك.** فمن كان هذا حاله فيستحيل في عادة الناس عامة، **وعرف العقلاء العلماء خاصة** أن يضيع ما فرّغ نفسه لحفظه، وأن يفرّط في أمر قد سخّر حياته من أجله. فـ"لا يتوهم من له أدنى مسكة وفهم ومعرفة بعلوم التجربة والعادة توافي همم جميع الأمة على **تضييع شيء منه وذهابه عليهم، وأن** الشاة دخلت فأكلت كثيرا منه كانوا جمعوه فلم يوجد في غير تلك النسخة، ولا في صدر **رجل من الأمة، ولا عند أحد ممن يقرأ نظرًا حفظه والعلم به؛ وأن اعتقاد ذلك من الأمور الدالة على فرط الجهل والغباوة**"[2]؛ لأن في ذلك مكابرة وجحود لما هو واقع ومحسوس، وردّ لما استقر في العادة والتجربة، وجحود لما استيقنته القلوب.

---

[1] المصدر نفسه، ج1، ص73.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص194.

ولذلك تعجب الباقلاني من الطعن في الصحابة ﷺ بعد العلم بالحال التي كانوا عليها ديانة وفصاحة وحفظا، "فكيف يمكن أن يتفق من مثل الصدر الأول مع شدة تبينهم وتشددهم وتبسطهم وتمسكهم بالواجب عليهم، وبذلهم أموالهم وأنفسهم في نصرة دينهم، والجهاد عن نبيهم، وقتل الآباء والأبناء في طاعته، وفرض الاتباع له، أن يغفلوا عن حفظ كتاب الله وضبطه، مع ما قد سمعوه من تعظيم الله سبحانه لشأن كتابه وإجلاله، والأمر بالردّ إليه والإذعان لحكمه، وهم قد علموا مع ذلك أنه أس دينهم، وأصل شريعتهم، وأن الصحيح ما نطق بصحته والباطل ما أفصح بفساده؟"[1]. فمن كان على هذه الحال من الديانة وبذل النفس والنفيس لحماية الدين ونصرته، فضلاً عن جودة القريحة، وفصاحة اللسان، وسهولة الحفظ ويسره عليه كيف يطعن فيه أو يستراب في أمره. "فإذا لم يكن بهم من قلة الدين والتهاون بأمر رب العالمين وشأن رسوله ﷺ ما يحملهم على ترك الاحتفال بالقرآن والتصغير لشأنه، ولم يكونوا من سوء الأفهام وجلافة الطباع وقلة الحفظ وتعدد الكلام والعي واللكنة بحيث يصدهم ذلك عن حفظ كتاب ربهم ومدار شريعتهم"[2]. ولذلك يتطرق أي احتمال إلى جواز اتفاقهم على ترك حفظ القرآن وضبطه والتشاغل بغيره عنه، وصرف هممهم إلى غيره لما علم من حالهم في الضبط والحفظ والتدين والاحتفال بالقرآن، واستفاضة ذلك واشتهاره عنهم. فمن ذهب إلى خلاف ذلك، فقد عاند وكابر ورد ما هو مستقر في عادة الناس وأعرافهم، ذلك أنه "قد علم بمستقر العادة أنه لا يجوز أن يذهب أهل كل علم انتصبوا له، وقالوا بتعظيمه وتفضيله، ورأوا الشرف في حفظه، والنقص التام بالذهاب عنه، وعن حفظ أشرف باب فيه، وضبط أعلى ضرب من ضروبه، ولا يجوز أن يتفق منهم - على كثرة عددهم - ترك حفظ كلام من هو أصل ذلك العلم ومنبعه والرجوع إليه فيه والتشاغل بغيره"[3].

---

[1] المصدر نفسه، ج1، ص75.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص75.

وهذا استدلال في غاية القوة من الباقلاني؛ لأنه مبني على ما استقر في العادة وتسالم عليه البشر في مجريات حياتهم، وما شهدت له العقول السليمة الراجحة، فإنكاره جحودٌ وعناد؛ لأنه إنكار لما يعلم ضرورة بالحسّ والتجربة وهو مُزكًّى بالعقل، فأنّى يجحد بعدها.

وما يؤكد ما سبق ويقويه، ويشدّ من أزره ويزيده قوة إلى قوة أنه لا يطعن في النقلة وحاملي الأخبار، ولا يقدح في صحة النقل بمجرّد المخالفة، وإلا لم يصحّ نقل البتة، ولم يثبت بذلك خبر، فكلّ منقول في الغالب يوجد من يخالفه. بل ملاك الأمر في ذلك توافر النقل وتواتره لا المخالفة، فلو اعتبرنا المخالفة لما صحّ لنا خبر لتتطرق الشكّ لكلّ منقول، وذلك محال في العقول، مردود في مستقر العادة. وقد أبان الإمام الباقلاني عن هذا الأمر المهمّ في مسألة الطعن في النقل بمجرد المخالفة بقوله: "واعلموا رحمكم الله أنه ليس المعتبر في العلم بصحة النقل والقطع على ثبوته بأن لا يخالف فيه مخالف، وإنما المعتبر في ذلك مجيئُه عن قوم بهم يثبت التواتر وتقوم الحجة، سواء اتفق على نقله أو اختلف فيه"[1]. ولا شكّ أن نقل الصحابة ﷺ للقرآن قد بلغ الغاية في التواتر، والنهاية في التحري والنقل، ولذلك اشترط العلماء في قبول القراءة أن تكون متواترة، ومدار التواتر على عدم التواطؤ على الكذب، وهذا أمر منفي عن الصحابة ﷺ تجربة وواقعًا.

لقد اهتم الإمام الباقلاني اهتمامًا بالغًا بردّ ما أثير من مطاعن حول رسم القرآن، لأنّ الطعن في ذلك أيضًا طعن في النقلة بأنهم لا دراية لهم بالكتابة، واتهامٌ لهم بأنهم لم يتحفظوا في الرسم فنقلوه على غير الوجه الذي أنزل عليه، فحرّفوا رسمه، وأدخلوا عليه تقديمًا وتأخيرًا، وزيادة في مواضع ونقصانًا في أخرى. ومن ثم احتجّ بقوة لحقيقة أن لا خلاف بين المرسوم في المصاحف والمنقول حفظًا وأنه هو القرآن، بل جميع القرآن لا زيادة فيه ولا نقصان. وفي ذلك يقول: "وما يدل أيضًا على أن القرآن المرسوم بين اللوحين هو جميع القرآن الذي أتى به الرسول ﷺ على ترتيب ما أنزل نقل الكافة الذين

[1] المصدر نفسه، ج1، ص97.

ببعضهم يثبت التواتر أن هذا القرآن هو جميع ما رسم حفظه، وألزمنا الرجوع إليه، لم يغير ولم يبدل، فوجب لذلك القطع على صحة نقلهم وثبوت علم الضرورة بصدقهم. لأنه لو جاز أن يقال في نفس البقرة وآل عمران والأحزاب و﴿لَمْ يَكُنِ﴾ (البينة: 1) و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ (الكافرون: 1) ليست على ما أنزلت، وأن يكون قد سقط من هذه السور شيء كثير أكثر مما بقي، أو زيد فيها ما ليس منها، أو غيرت وبدلت عن نظمها وترتيبها الذي أنزلت عليه، لساغ كذلك في الحمد والناس والفلق و﴿قل هو الله أحد﴾ (الإخلاص: 1) وأن يقول قائل: إن ذلك أجمع مزيد فيه أو منقوص فيه ومرسوم في المصحف على خلاف ما أنزله الله وما كان يتلوه الرسول ويكرره مدة أيام حياته، في صلواته ويجهر به ويأخذ الناس بحفظه"[1].

فلو جاز مثل ذلك لتطرق هذا الاحتمال إلى القرآن كلّه، ويسري القول بالتغيير في الرسم والترتيب والنظم يشمل القرآن كلّه، ولكن الواقع يشهد بخلاف ذلك، فاتفاق الصحابة على رسم المصحف وكتابته وترتيبه ونقل ذلك عنهم نقلاً متواتًرا جيلاً عن جيل ينقله اللاحق عن السّابق والآخر عن الأول مما تستحيل معه هذه الدعوى. ف "لو جاز على الجماعات الناقلة للحمد والمعوذتين و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: 1) الكذب والافتعال والسهو والإغفال، لجاز عليهم ذلك أجمع في نقل وجود الرسول بمكة والمدينة ودعائه إلى نفسه، واحتجاجه بالقرآن، وتحديه العرب أن تأتي بمثله، وفي نقل وقائعه ومغازيه وفتوحه، وغير ذلك من أحواله الظاهرة المستفيضة. فلما لم يجز جحد شيء من ذلك أو الشك فيه، لم يجز الشك في شيء من القرآن، وأنه هو جميع ما أتى به الرسول على وجه ما أنزل، ولا الجحد لشيء من ذلك"[2]. وتطلبًا لمزيد قوة في الاستدلال والاحتجاج لصحة نقل القرآن وسلامته من أي شائبة مهما كانت، خصص

[1] المصدر نفسه، ج1، ص101.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص101.

الباقلاني بعض المباحث من كتابه "الانتصار" للحديث عن جمع القرآن. فذكر فيه جمع أبي بكر للقرآن، وقصد عثمان جمع المسلمين على القراءات الثابتة المعروفة عن الرسول ﷺ، فضلاً عن حديثه عن فضل الخلفاء الأربعة وحفظهم للقرآن، واعتنائهم به غاية في التحري والتثبت في نقله ورسمه وضبطه مما لا يدع ريبة لمرتاب إلا لمكابر أو معاند.

ومن الطعون في هذا الصدد دعوى أن من سور القرآن دعاء القنوت وأنه موجود في بعض المصاحف الخاصة، وهذا يدل على أن الصحابة ﷺ لم يضبطوا الرسم، فتطرق هذا الأمر إلى كتابة المصحف. وقد فند الباقلاني هذا الطعن محتجا بالرسم المجمع عليه للمصحف بأن دعاء القنوت ليس قرآنًا، لأنّ "الذي عندنا في هذا أن دعاء القنوت ليس من القرآن بسبيل، ولأنه لو كان من القرآن لكان بيان النبي ﷺ وإيعازه في أمره كبيانه لسائر القرآن، ولكانت الحجة قائمة والعادة جارية بضبطه عنه وحفظه وتوفر الهمم والدواعي على إظهاره وإشهاره. فإذا لم يكن أمره كذلك، بطل بطلانًا بيّنًا أنه من القرآن"[1]. ذلك لأنّ من الشروط المتفق عليها بين العلماء في نقل القرآن هو التواتر، وهو شرط مجمع عليه، فلا يحتج بما هو منقول عن واح أو اثنان بما نقله الآلاف، فضلاً عن اتفاقهم على ما هو مكتوب، فحصل إجماع غاية في الدقة من حيث ضبط القرآن في الصدور وفي السطور كتابة وتدوينًا في المصحف. وقد أضاف إلى هذا الدليل دليلاً آخر اعتمد فيه على النظم والفصاحة والبلاغة، فبيّن أن نظم دعاء القنوت وبلاغته وفصاحته دون فصاحة الكتاب وبلاغته ونظمه، وهذا يدركه أهل البيان بادنى تامل في نظم القرآن ونظم دعاء القنوت[2].

وإمعانًا من الباقلاني في ردّ هذا الافتراء ودحضه، استدل أيضًا بالإجماع وأن ما في مصحف عثمان مجمع عليه، ومعلوم أنّ الأمة لا تجتمع على خطأ، لا سيما أن الإجماع

[1] المصدر نفسه، ج1، ص268-300.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص268.

متعلق بأسّ الدين وروحه وهو الكتاب المجيد. ف "الأمة لا تجتمع على خطأ وضلال، وقد ثبت أن أبيا عمّر إلى زمن جمع عثمان الناس على مصحفه، وأنه كان أحد من حضر ذلك وأشاد به بما سنذكره فيما بعد إن شاء الله. فلعل أبيا إن كان قال ذلك أو كتب الدعاء في مصحفه ورقعه التي كان يثبت فيها القرآن إنما قاله وأثبته على وجه التوهم والغلط ثم استدرك ذلك واسترجع لما وجد الأمة دافعة لذلك وراغبة عنه، ولما علم أنها لا تجمع على خطأ وتضييع للحق. وهذا هو المعتمد، لأن ذلك لو كان قرآنا على ما ظنه لوجب ظهوره وانتشاره ومعرفة الكافة به، وعلم أن هذا هو العادة في نقل ما يقتضي أحواله تحرك الدواعي والأسباب على نقله وإذاعته، فكل هذا يدل دلالة قاطعة على أن القنوت ليس من القرآن بسبيل"[1].

ومن الأمور التي شغّب بها الطاعنون في القرآن ووقف عندها الباقلاني ما نسب إلى عبد الله بن مسعود من إنكاره لقرآنية المعوذتين، "فإن قال قائل: كيف يسوغ لكم أن تدعوا وجوب تظاهر نقل جميع القرآن وقيام الحجة وتساوي حال الرسول ﷺ في بيانه إلى الكافة على وجه يوجب العلم ويقطع العذر ويزيل الريب والشك مع الذي قد ظهر وانتشر عن عبد الله بن مسعود من إنكاره أن تكون المعوذتان من جملة القرآن ومنافرته في ذلك وإسقاطه إياهما من مصحفه، وحكه لهما من مصحف غيره"[2]. فَدَحْضُ القاضي يكون بتقرير أن "دعوى من ادعى أن عبد الله بن مسعود أنكر أن تكون المعوذتان قرآنا منزلا من عند الله تعالى وجحد ذلك" تدل على دعوى تدل على جهل من ظن صحتها وغباوته وشدة بعده عن التحصيل، وعلى بهت من عرف حال المعوذتين وحال عبد الله وسائر الصحابة؛ لأن كل عاقل سليم الحس يعلم أن عبد الله لم يجحد المعوذتين ولا أنكرهما، ولا دفع أن يكون النبي ﷺ تلاهما على الأمة وخبر أنهما

[1] المصدر نفسه.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص300.

منزلتان من عند الله تعالى وأنه أمر بأن يقولهما على ما قيل له في أولهما. **وكيف يمكن** عبد الله ابن مسعود أو غيره من الصحابة جحد ذلك وإنكاره"[1]، **والرسول ﷺ كان يتلو** عليهم الكتاب ويجهر به في صلاته، وكانوا يأخذونه منه **فور نزوله مما يرتفع معه كل** تشكيك في نقل الكتاب، و**تشكيك** في حفظه من التبديل والتغيير.

**ومن تلك المطاعن التشغيب بتعدد القراءات وعدّه اضطراباً** في نقل الكتاب ورسمه، حيث قيل: "كيف يجوز لكم **[أي المسلمين] أن تدعوا أن ظهور نقل القرآن** وما يجب له وفيه، وأن رسول الله ﷺ ألقى ذلك إلى من تقوم الحجة بنقله ويجب العلم بخبره، وأنتم قد رويتم روايات كثيرة متظاهرة عن النبي ﷺ **أنه قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف»**،[2] ثم أنتم مع ذلك مختلفون في تأويل هذه السبعة الأحرف ومدهشون في تفسيرها"[3]. ولقد بسط القاضي القول في هذه المسائل، وردّ على هذه المطاعن بما فيه مقنع، مزيلاً **للريب، نافيًا للشكّ، وبيّن أن** هذه الأحرف السبعة فيها توسعة على المسلمين وتيسيراً **عليهم، فضلا عما فيها من** تكثير المعاني، وأنها من باب اختلاف التنوع وليست من باب اختلاف التضاد **الذين** نفاه الله ﷻ عن كتابه الكريم. **ولا يمكن أن يلبس بها على القرآن بزعم أن تعدد** القراءات يؤدي إلى القول بأن فيه زيادة أو نقصاناً، بل إنّ كتابة المصحف ورسمه وجمعه في عهد عثمان رضي الله عنه **قد روعي فيها** القراءات، وتم تثبيتها في رسم المصحف، **ولذلك جرّد المصحف من الشكل** والإعجام حتى يتقبل مختلف القراءات الثابتة عن **الرسول** ﷺ، ولذلك أرسل لمختلف الأمصار مع كل مصحف قارئ، ولم يكتف بإرسال المصحف فقط وذلك غاية في التحري ودقة في الضبط.

---

[1] **المصدر نفسه، ج1، ص301.**

[2] **النسائي**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، **سنن النسائي**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2، 1406/1986)، "باب جامع ما جاء في القرآن"، **الحديث 945، ج3، 153.**

[3] الباقلاني، **الانتصار للقرآن،ج1، ص335.**

وقد اعترض الطاعنون في القرآن على رسم المصحف وترتيبه بأن فيه مكي ومدني وناسخ ومنسوخ، والرسم الذي نقل ليس على هذه الشاكلة، وفي ذلك دلالة على تغييره وتحريفه، حيث قالوا: "ومما يدل على تغيير القوم للقرآن وإفسادهم تأليفه ونظمه وجهلهم بترتيبه وتصدي بعضهم إلى الإفساد والعناد في ذلك اتفاقنا جميعا على أن القرآن نزل مرتبًا ومكيا أولاً ثم مدنيا، وأن الناسخ منه نزل بعد المنسوخ، والمنسوخ في الرتبة والتنزيل قبله، وأن القرآن أولا نزل لم ينزل قبله شيء منه، وإذا ختم به لم ينزل بعده شيء منه"[1]. واتهموا الصحابة ﷺ لا سيما أبا بكر وعمر وعثمان بالإقدام على تأليف القرآن وترتيبه من عند أنفسهم، فخلطوا وقدموا ما حقه التأخير وأخّروا ما حقّه التقديم، وقدموا في مواضع الناسخ على المنسوخ، وفي مواضع أخرى المنسوخ على الناسخ، والله لم ينزله على ما كتبوه وأثبتوه في المصاحف، بل من تحريفهم أنهم لم يبتدئوا في كتابة المصحف بما ابتدأ الله سبحانه بإنزاله. وفي دحض ذلك قرر القاضي أنّ "هذا أيضًا هو نفس دعواكم، فما الحجة عليها وما الدليل على صحتها، فإننا قد علمنا أن الله سبحانه أنزل المكي قبل المدني والناسخ قبل المنسوخ، ولسنا نعلم مع ذلك أنه يجب أن يرتبه في الرسم والتلاوة على ما أنزله. فما وجه الدليل بما وصفتم، خبرونا أباضطرار تعلمون وجوب تأليف الله سبحانه له وجمعه إياه في الرسم والتلاوة على حسب ما أنزله عليه أم بدليل"[2]. والحاصل أن القرآن قد نقل نقلاً بلغ الغاية في الدقة والضبط، فهو منقول في الصدور والسطور، وحفظ رسمه وقراءاته، وميّزوا في القراءة بين متواترها وشاذها تمييزًا لا يمكن الخلط فيه.

## مطاعن المناوئين للقرآن في نظمه وإعجازه وتفنيد الباقلاني لها

سبق أن ذكرنا أن الإمام الباقلاني قد أقام كتابه "الانتصار للقرآن" على محورين: الأول يتعلق بدحض المطاعن عن الخاصة بنقل القرآن ورسمها، والثاني خصصه لتفنيد الطعون

[1] المصدر نفسه، ج2، ص513.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص515.

الموجهة إلى نظمه وإعجازه وإلهية مصدره. **وإذ فرغنا من الكلام عن النوع الأول من** المطاعن، فلنصوّب نظرنا الآن إلى النوع الثاني. لقد تتبع الباقلاني ما طعن في القرآن طوائف من الملاحدة ومن الشيعة حيث رموه باللحن والخطأ والتكرار الذي لا فائدة منه **والتناقض فقالوا: "وبدل أيضًا** على تغيير أبي بكر وعمر وعثمان للمصحف وتحريفهم له وغلطهم فيه ولحوق الخلل والفساد به ما نجده فيه من اللحن الفاحش الذي لا يسوغ مثله ولا يجوز على الله سبحانه ولا على رسوله التكلم به، والأمر بحفظه وتبقية رسمه ودعوى الإحكام والإعجاز فيه، نحو قوله: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ **(طه:** 63) **وهو موضع نصب. وقوله:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ **(المائدة:** 69) **وهو موضع نصب لا إشكال فيه على أحد. وقوله:** ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ **(النساء:** 162) **وموضع** المقيمين رفع واجب في هذا الموضع وجوبا ظاهرا بينا. **وقوله:** ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ **(البقرة:** 177) وهو الصابرون بغير اختلاف بين أهل **الإعراب.** وقوله في المنافقين: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ **(المنافقون:** 10) **وهو** موضع نصب، وهو في المصحف مجزوم"[1].

ولم يقتصر طعنهم على لغة القرآن وتراكيبه بالتناقض، بل نسبوا **التناقض أيضًا** للقصص القرآني الذي وصفه الله ﷻ **بأنه** أحسن القصص ورموها بالتخليط والتكرار **الممل الذي لا فائدة منه، حيث قالوا: "وقد علم أن هذا الاختلاف والتخليط واللحن** والتناقض والتكرار للقصة بعينها على وجه يقتضي العي واللكنة والإطالة بما لا معنى له **ولا** يجوز أن يكون وارداً من عند العليم الحكيم، فوجب أنه من **تحريف جامعي المصحف** وغلطهم أو إلباسهم وعنادهم وإدغالهم للدين وأهله وإدخالهم فيه ما ليس منه"[2]. **وهذا**

---

[1] المصدر نفسه، ج2، ص531.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص568.

الطعن إنما هو طعن في الصحابة ﷺ باعتبارهم النقلة للكتاب المجيد، ولا نعيد ما ذكرناه سابقًا من أنّ الصحابة ﷺ بما علم من حالهم واستفاض من امرهم يستحيل أن يقع منهم تحريف وهم كانوا أحرص الناس على حفظ الكتاب وصيانته من التبديل والتحريف، فسارعوا إلى جمعه، وتكرر الجمع لمناسبات مختلفة، فذلك خير سبقونا إليه ولم يسبقهم أحد لذلك من تقدم عليهم أو تأخر عنهم.

ومن الأمور التي طعنوا بها في القرآن الكريم مسألة التكرار، لا سيما في القصص القرآني، فـ"قالوا: وما يدل على فساد نظم القرآن ووقوع التخليط فيه كثرة ما فيه من تكرار القصة بعينها مرة بعد مرة وتكرار مثلها وما هو بمعناها وتكرار اللفظ والكلمة بعينها مرات كثيرة متتابعة والإطالة بذلك"، وذلك – فيما زعموا – "عِيٌّ وحشوٌ للكلام بما لا معنى له واستعمال له على وجه قبيح ضعيف" لا تستسيغه اللغة". وبناءً على ذلك قدروا أنه وإن لم يكن الأمر على ما وصفوه، فما "الفائدة بتكرار القصة الواحدة والقصص المتماثلة"[1]. وقد ردّ القاضي أبو بكر هذه الشبهة، مبيّنًا ما وقع فيه أصحابها من سوء فهم لأسلوب القرآن وما اتصل بتنزيله من المناسبات وما نيط بكلامه من الأغراض، فقرر أن الأمر في ذلك ليس على ما قدروا؛ إذ "التكرار فوائد" مهمة. فمنها "أن الله سبحانه لما خاطب العرب بلسانها على وجه ما تستعملها في خطابها، وكانت تستجيز الإطالة والتكرار تارة إذا ظنوا ان ذلك أبلغ في مرادها وأنجع، وتقتصر على الاختصار أخرى في مواطن الاختصار، خاطبهم الله سبحانه على ما جرت عليه عادتهم. والعرب"[2]. وذكر الباقلاني أن للتكرار أوجهًا حسنة، وأسرارًا منها أن الله سبحانه أنزل المتكرر في أوقات متغايرة وأسباب مختلفة، فحسن منه تكرار القصة للزجر والموعظة، كما يحسن ذلك من الخطيب إذا خطب وتكلم في المحافل ويوم المجتمع ودعى

[1] المصدر نفسه، ج2، ص800.

[2] المصدر نفسه، ج2، ص800.

إلى حقن الدماء ونصرة الجار أو التطول والإفضال، فقد يجوز ويحسن أن يكون في هذه المواقف إذا تغايرت واختلفت أسبابه وخطبه وقيامه في الناس ببعض ما كان ذكره في غير ذلك الموقف. وإنما يستثقل ويستغث التكرار إذا كان في موقف واحد وسبب واحد. والله سبحانه إنما كرر بعض القصص والوعد والوعيد في أوقات متغايرة ولأسباب مختلفة. فحسن ذلك منه تعالى وساغ على عادة أهل اللّسان"[1]، الذين كانوا لا يرون بأسًا في إعادة القصص وتكرارها بتعدد المجالس واختلافها، بل ذلك حسن عندهم في الخطب التي يقصد بها الوعظ والزجر والترغيب والترهيب.

وأما الطعن في لغة الكتاب وإعجازه فقد خصّها بكتابه الفريد "إعجاز القرآن" للردّ على ما أثير في هذا الصدد، وتتبع كلّ ما أثير من شبه حول الإعجاز وتزييفها، فقرر أن "الذي يوجب الاهتمام التام بمعرفة إعجاز القرآن، أن نبوة نبينا ﷺ بنيت على هذه المعجزة"[2]، وأن رسالته التي أرسل بها - وهو هذا الكتاب - هي معجزته نفسها، فلا يمكن الفصل بين نبوته ورسالته ومعجزته، وإن كان له معجزات أخرى مادية محسوسة. والبيان أول ما يتجلى فيه إعجاز الكتاب، وقد تحدى به الناس طرا، ولكن هذا التحدي كان مدخلاً لبعض من في قلبه زيع، فقالوا بالصرفة ليسلبوا عن الكتاب إعجازه الذاتي. ومعنى قولهم أن الله قد صرف الناس على أن يأتوا بمثل القرآن، أن الأمر ليس عجزًا منهم، ولا إعجازًا في الكتاب، ولو لا ذلك لجاؤوا بمثل القرآن. وفي تفنيد هذه الشبهة يقول الباقلاني: "فلِمَ زعمتم أن البلغاء عاجزون عن الإتيان بمثله، مع قدرتهم على صنوف البلاغات، وتصرفهم في أجناس الفصاحات؟ وهلاّ قلتم: إن من قدر على جميع هذه الوجوه البديعة، وتوجه من هذه الطرق الغريبة، كان على مثل نظم القرآن قادراً ، وإنما يصرفه الله عنه ضربًا من الصرف، أو يمنعه من الإتيان بمثله ضربًا من المنع،

[1] المصدر نفسه، ج2، ص802.

[2] الباقلاني، إعجاز القرآن، ص8.

أو تقصر دواعيه مع قدرته عليه، ليتكامل ما أراده الله من الدلالة، ويحصل ما قصده من إيجاب الحجة؛ لأن من قدر على نظم كلمتين بديعتين لم يعجز عن نظم مثلهما، وإذا قدر على ذلك قدر على ضم الثانية إلى الأولى، وكذلك الثالثة، حتى يتكامل قدر الآية والسورة"[1].

ولم يقتصر الباقلاني في رد شبهة الصرفة على هذا الجواب، بل رفده وعززه بأجوبة متعددة، منها أنه لو صح القول بالصرفة لصحّ لكل من أمكنه نظم ربع بيت، أو مصراع من بيت، أن ينظم القصائد، ويقول الأشعار. ولصح لكل ناطق، قد يتفق في كلامه الكلمة البديعة، نظم الخطب البليغة، والرسائل العجيبة، ومعلوم أن ذلك غير سائغ، ولا ممكن"[2] في التجربة وعادات الناس، وأن العرب الخلّص مع شدة عداوتهم، وحدّة ألسنتهم، وتقدمهم في الشعر والبلاغة والبيان سلّموا للقرآن إعجازه، وأنه ليس بقول بشر، وإن صدر منهم دعوى بأنه قول بشر، وقول شاعر، ولكن كان ذلك منهم مكابرة وعنادا لأنهم لم يصدر منهم محاولة للإتيان بمثل القرآن. ويضاف إلى ذلك، "أنه لو كانوا صرفوا على ما ادعاه، لم يكن من قبلهم من أهل الجاهلية مصروفين عما كان يعدل به في الفصاحة والبلاغة، وحسن النظم، وعجيب الرصف، لأنهم لم يتحدوا إليه، و لم تلزمهم حجته. فلما لم يوجد في كلام من قبله مثله، علم أن ما ادعاه القائل بالصرفة ظاهر البطلان"[3]. وهذه الحجة التي ذكرها القاضي من الحجج القوية لرد شبهة القائلين بالصرفة، إذ لم يوجد في لسان العرب قبل الإسلام ما يشبه القرآن، ولو وجد ذلك لاحتج كفار العرب بأنه قد وجد كلام معجز قبل نزول القرآن، وهذا لم ينقل في خبر سقيم ولا ساقط، ناهيك بأن يكون صحيحًا.

---

[1] المصدر نفسه، ص29.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه، ص30.

وفضلاً عن ذلك، بيّن الباقلاني أنه "مما يبطل ما ذكروه من القول بالصرفة أنه لو كانت المعارضة ممكنة وإنما منع منها الصرفة، لم يكن الكلام معجزًا، وإنما يكون المنع معجزاً؛ فلا يتضمن الكلام فضيلة على غيره في نفسه". وليس هذا في نظره أعجب مما ذهبت إليه طائفة منهم، حيث زعموا "أن الكل قادرون على الإتيان بمثله، وإنما يتأخرون عنه لعدم العلم بوجه ترتيب، لو تعلموه لوصلوا إليه به. ولا بأعجب من قول فريق منهم: إنه لا فرق بين كلام البشر، وكلام الله تعالى في هذا الباب، وإنه يصح من كل واحد منهما الإعجاز على حد واحد"[1]. وهذه الدعاوى التي تشبثوا بها كلها عارية عن الدليل، مجانبة للصواب، مخالفة للواقع والمحسوس، وما اطرد في العادة والعرف. فلو كان ما قالوه حقا، ومن الممكن أن يأتي الناس بمثل القرآن لوجد تصديقًا لذلك من يأتي بمثل القرآن وأنى لهم ذلك، والواقع يكذّب ذلك، ويشهد شهادة لا مرية فيها أن الناس عجزوا عن الإتيان بمثل ما جاء به القرآن الكريم، وليس عجزهم مبني على القول بالصرفة. وإنما اهتمّ الباقلاني بدحض القول بالصرفة؛ لأن في التسليم بذلك سلب للإعجاز الذاتي للقرآن، وبذلك يفقد القرآن إعجازه، ولأنّ مقتضى القول بالصرفة أنّ القرآن في ذاته ليس معجزًا، بل في استطاعة العرب أن يأتوا بمثله ولكن الله صرفهم ومنعهم من ذلك.

ولذلك أكد الباقلاني أنّ "معنى قولنا إن القرآن معجز على أصولنا (يقصد أصول الأشاعرة) أنه لا يقدر العباد عليه، وقد ثبت أن المعجز الدال على صدق النبي ﷺ لا يصح دخوله تحت قدرة العباد، وإنما ينفرد الله تعالى بالقدرة عليه"[2]. فالحاصل أن التحدي قد وقع، وعجز الناس عن التحدي، وفي ذلك دلالة على أنه كتاب معجز، وأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه ليس بقول بشر

[1] المصدر نفسه، ص30.

[2] المصدر نفسه، ص288.

شاعر كان أم كاهنًا. ثم إن عجز العرب في عصر التنزيل عن التحدي وسكوتهم عن معارضته، وهم أهل اللغة والقرآن نزل بلساتهم، فلو كانوا قادرين على قول مثله لما ترددوا في ذلك، فلما عجزوا عن ذلك، فمن جاء بعدهم كان أعجز منهم. وسبب ذلك أنهم ناصبوا الرسول ﷺ العداء وحاربوه وعرّضوا أنفسهم للقتل ونساءهم للسبي، وأموالهم للسلب والنهب، فكان الأيسر عليهم أن يأتوا بمثل القرآن فتسقط المعجزة، ويسقط تبعا لذلك النبوة والرسالة، ولكن لم يفعلوا ذلك لمعرفتهم بنظم القرآن، والوقوف على أسلوبه المحكم المعجز، فأحسوا بأنّ ملكتهم اللغوية لا تجعلهم في منزلة تمكنهم أن يأتوا بمثل القرآن.

ومن الأمور التي شغّب بها الملاحدة على القرآن أنهم شبهوا نظمه بنظم البشر، فبعضهم ذهب إلى القول بأنه شبيه بالشعر، وذهب البعض الآخر إلى القول بأنه شبيه بالسجع. وهذه الدعوى قديمة متكررة، "لأن قومًا من كفار قريش ادعوا أنه شعر، ومن الملحدة من يزعم أن فيه شعرًا، ومن أهل الملة من يقول إنه كلام مسجع إلا أنه أفصح مما قد اعتادوه من أسجاعهم، ومنهم من يدعي أنه كلام موزون فلا يخرج بذلك عن أصناف ما يتعارفونه من الخطاب"[1]. وقد ردّ القاضي هذه المزاعم بأن "نظمه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلامهم، ومباين لأساليب خطابهم. ومن ادعى ذلك لم يكن له بد من أن يصحح أنه ليس من قبيل الشعر ولا السجع ولا الكلام الموزون غير المقفى"[2].

وقد بذل القاضي جهدًا كبيرًا لبيان أوجه البلاغة والمقارنة بين نظم القرآن وما ورد في كلام العرب من شعر وسجع، وقام بدراسة موسعة تظهر لنا سعة اطلاع القاضي على كلام العرب، وحسن نقده للشعر. فقد عرض لمعلقة امرئ القيس وقام بشرحها

[1] المصدر نفسه، ص50.

[2] المصدر نفسه، ص50.

ونقدها وغيرها من الشعر في الجاهلية والإسلام مما اتخذه الملاحدة مطية للطعن في نظم الكتاب للقول بأنه من نظم البشر. وفي تحليله ونقده ومناقشته لكثير من الشعر وعرضه لما ورد من كلام فيه سجع كان غرضه نفي الشعر والسجع عن القرآن الكريم، ليثبت أن القرآن الكريم في نظمه ليس شعرًا ولا نثرًا ولا سجعًا كسجع الكهان، بل هو وحيد نسجه وفريد نظمه.

## خاتمة

إن القرآن الكريم معجزة خالدة ما دامت السموات والأرض، والتحدي به مستمر في كل عصر لا ينقطع. وهذا الاستمرار في التحدي بإعجازه دليل واضح وبرهان ساطع على إلهية مصدره، وأنه من لدن حكيم خبير. ومع ذلك فإنّ الطعن فيه مستمر كذلك، وإن تفاوتت درجات الطعن كثرة وقلة، وشدّة ولينًا من عصر لآخر. "وهنا معنى دقيق بديع؛ فإن الأديان إنما كانت على النبوات، ولم يأت دين من الأديان بمعجزة توضع بين أيدي الناس يبحث فيها أهل كل عصر بوسائل عصرهم غير الإسلام، بما أنزل فيه من القرآن، فكأن النبوة في هذا الكتاب متجددة أبدًا يلتقي بروحها كل من يفهم دقائقه وأسراره"[1].

وفي هذا العصر أخذ كثير من المستشرقين راية الطعن في القرآن الكريم وتلقفوها عن ملاحدة خَلَوا، فأثاروا شبهات بعضها قد أثير في السّابق وبعضها مولد منها، وإن كانت في ظاهرها تبدو أنها جديدة. ولعلّ من أهم المطاعن التي أثاروها حول القرآن الكريم الطعنَ في مصدريته، وأنه ليس من عند الله بل هو مزج بين مصادر متعددة منها البيئة الوثنية التي عاش فيها محمد ﷺ بدليل التشابه الموجود بين مقاطع من الشعر الجاهلي وبعض الآيات القرآنية حيث زعموا أن محمدًا ﷺ استقاها من وسطه الوثني ووضعها في القرآن. وكذلك الحنفية ورجالها قبل البعثة المحمدية وتعاليم الصابئة، واليهودية والنصرانية لما يوجد في القرآن من ذكر أمور تشابه ما عندهم مثل القصص والتوحيد، والحديث عن

[1] الرافعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1425/2004)، ص11.

موسى وعيسى وقصة آدم عليهم السّلام وغيرها. وكما قلنا إنّ حجتهم في هذه المزاعم الموهومة، والشبهات السّخيفة وجود تشابه بين ما ورد في القرآن الكريم وما عند الديانات والمعتقدات السائدة قبل الإسلام[1]. وكثير من هذه الشبهات المعاصرة قد سبق ردّها وتفنيدها من القاضي الباقلاني وغيره من علماء الأمة، وبعضها الآخر أيضًا قد تصدى لها نخبة من العلماء فكشفوا زيفها وبيّنوا عُوارها، وما فيها من تهافت لا يخفى على المتأمل المنصف.

وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن بعض المستشرقين كان لهم اهتمام عجيب بتاريخ القرآن ولهم به عناية كبيرة، لا سيما كتابته وجمعه والمصاحف الخاصة، فكان أكثر من كتب في تاريخ القرآن الكريم من المعاصرين هم من المستشرقين مثل: ريتشارد في مقدمة القرآن، وريجي بلاشير صاحب كتاب "القرآن: نزوله، تدوينه، ترجمته، وتأثيره"[2]، وثيودور نولدكه الألماني في كتابه "تاريخ القرآن"، ويعتبر كتابه من أشهر وأهم ما كتب في تاريخ القرآن، وجولد زيهر وغيرهم. ولذلك "تراهم أول من اعتنى مثلاً بنشر كتاب المصاحف لأبي بكر بن أبي داود السجستاني، وهو كتاب مفيد للمشتغلين بالعلم، مصنفه إمام ابن إمام، فقصد هؤلاء إلى نشره وترجموه إلى بعض لغاتهم، ظناً منهم أنهم وجدوا فيه بعض مرادهم، لما تضمنه من حكاية قصة جمع القرآن والمصاحف التي كانت عند بعض الصحابة مما فيه اختلاف حرف أو ترتيب عن مصاحف المسلمين، وقد شرحتُ أنه ليس من ذلك شيء فيه مطعن على القرآن العظيم"[3]. وكان هذا التركيز على تاريخ

---

[1] انظر: رضوان، عمر إبراهيم، آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره: دراسة ونقد (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، 1435/2014)، ج1، ص9 وما بعدها.

[2] بالنسبة للمستشرق الفرنسي بلاشير فقد تولى الردّ عليه إسماعيل عبد العال. انظر: عبد العال، إسماعيل سالم، المستشرقون والقرآن (مكة المكرمة: دعوة الحق، 1412/1991).

[3] من مقال بعنوان "سبب اهتمام المستشرقين بتاريخ القرآن" للشيخ الدكتور عبدالرحمن بن معاضة الشهري، وهو موجود على الرابط التالي: http://www.alukah.net/personal_pages/0/27084/.

القرآن الكريم وطبع حتى المخطوطات التي بين أيديهم والمتعلقة بهذا الجانب لعلهم أن يعثروا على ثغرة في ذلك أو زلة أو هفوة ليتولوا كِبرها فيما بعد ويشنعوا بها على القرآن الكريم والطعن في ألوهية مصدره. **ولذلك كان نشرهم لكتاب "المصاحف"** لأبي بكر بن أبي داود السجستاني **الغرض** منه التشويش على المصحف الإمام، والتشغيب عليه بما ورد **فيه من ذكر للمصاحف**، ولم يكن **ذلك قصد مصنفه، ولكنّ المستشرقين ومن لفّ لفّهم** أرادوا أن يطعنوا في القرآن بالمصاحف الخاصة وأنها تختلف عن المصحف الإمام، ولكنهم لم يستطيعوا إلى ذلك سبيلاً؛ **لأنّ القراءات** الشاذة مدونة ومحفوظة، وبعضهم يحتجّ بها في الأحكام، ولكنّ الإجماع على أنها ليست مثل القراءات المتواترة، ولا تأخذ حكمها، وبذلك تمّ التمييز بين القراءات المتواترة الموافقة للمصحف الإمام، **والقراءاة الشاذة**.

**وأيًّا** ما كان الأمر، فإننا نرى أن جهود القاضي الباقلاني في الانتصار للقرآن من **حيث النقل والرسم والنظم والإعجاز، وردّ المطاعن عن ذلك كلّه من الجهود العظيمة** في هذا الصدد. ولعل من أهم الأمور التي تستفاد من جهود هذا الإمام معرفة المنهج الذي سلكه القاضي في الانتصار للقرآن الكريم، ونعني بذلك كيف عالج الإمام هذه **المطاعن المثارة** حول القرآن الكريم؟ وهذا أمر يبدو لنا أنه في غاية الأهمية، لأن معرفة المنهج مهمّ جدا للردود على المطاعن في أيّ عصر، ويمكن كذلك تطويره بما يناسب **العصر الذي أنت** فيه، وإذا كنت فاقدا للمنهج تعذّر عليك حينها التصدي للمطاعن **ودحضها**. وعليه، يرى الباحثان أن منهج القاضي الباقلاني في الانتصار للقرآن الكريم كان **منهجًا علميا** مبنيا على سعة اطلاع على العلوم المتعلقة بالقرآن، وإحكامه لها كما يظهر ذلك من خلال طريقته في الاستدلال. **لذلك ينبغي لمن حبس نفسه على خدمة الكتاب** والردّ على مطاعن الخصوم أن يكون متشبعا من علوم الكتاب، محكما لها غاية الإحكام.

والأمر الثاني الذي نلاحظه في منهج القاضي الباقلاني الإحاطة بالمطاعن والشبهات التي أثيرت حول القرآن **واستيعابها، فما من شبهة تعلق بها** الخصوم إلا

ذكرها، ولا من مطعن أثاروه إلا دونه. وكل ذلك من منطلق فهم دقيق لتلك المطاعن والشبهات ومنشئها وحججها، ومنشأ تلك المطاعن؛ لأنه إذا أدرك منشأها ومن أين جاءت سهل عليه دحضها من أساسها التي بنيت عليه، وهكذا ينبغي لمن أراد من المعاصرين أن يردّ على المطاعن الواردة على الذكر الحكيم. فلا بد لمن أراد أن يتصدى للدفاع عن القرآن أن يكون ملما بشبهات الخصوم ومطاعنهم قديمًا وحديثًا، وعلى دراية بها؛ لأنه لا يتمكن من الردّ على الشيء قبل فهمه، وإلا كان ذلك ردّ عن جهل، وليس ردا عن علم. ولنا في الإمام الغزالي - رحمه الله - قدوة، حين أراد الردّ على الفلاسفة، فدرس الفلسفة، وألف فيها كتابه "مقاصد الفلاسفة"، ثم ردّ عليهم في كتابه "تهافت الفلاسفة". ويضاف إلى ذلك أن الإمام الباقلاني على علم بأساليب الجدل وطرق الحِجاج، وهذا أهم شيء في المنهج؛ لأنه قد يكون لك اطلاع على علم ما، وعلى طعون الخصوم، ولكنك غير قادر على دفع المطاعن لأنه لا قدرة لك على الحجاج، ولا كيفية الاستدلال ومناقشة أدلة المخالفة والردّ عليها. فينبغي لمن أراد التصدي للمطاعن أن يكون على علم بمنهج الجدل والحِجاج وأساليبه حتى يتمكن من إيراد الشبه وأدلتها وتحليلها ومناقشتها وردّهان والبرهنة على صحّة استدلاله.

## المراجع:

## References:


Al-BaghdÉdÊ, AbË Bakr AÍmad ibn ÑAlÊ, TÉrikh Baghdad (Beirut: DÉr al-Kutub al-ÑIlmiyyah, 2004).

Al-BÉqilIÉnÊ, AbË Bakr MuÍammad ibn al-Ùayyib, IÑjÉz al-QurÒÉn (Cairo: DÉr al-MaÒÉrif, 5th edition, 1997).

_____, al-IntiÎÉr li al-QurÒÉn, ed. Muhammad Isam al-Qudhah (Amman: DÉr al-FatÍ/Beirut: DÉr Ibn ×azm, 1422/2001).

Al-NasÉ'Ê, AÍmad bin Shu'ayb, Sunan al-NasÉ'Ê, ed. 'Abdul Fattah Abu Ghuddah (Aleppo: Maktab al-MaÏbËÒÉt al-IslÉmiyyah, 2nd edition, 1406/1986).

Al-RÉfiÑÊ, MusÏafÉ ØÉdiq, IÑjÉz al-QurÒÉn (Beirut: DÉr IÍyÊ al-TurÉth al-ÑArabÊ, 1425/2004).

Al-Shahri, Abdul Rahman bin MuÒadhah, "Sabab IhtimÉm al-MushtashriqÊn bi TÉrikh al-QurÒÉan", quoted from: http://www.alukah.net/personal_pages/0/27084/

Ibn ÑAsÉkir, ÑAlÊ ibn al-×usayn, Tabyîn Kadhib al-MuftarÊ fÊ mÉ Nusiba ilÉ al-ImÉm AbÊ al-×asan al-AshÒarÊ (Beirut: DÉr al-KitÉb al-ÑArabÊ, 1979).

ÑAbd al-Ól, IsmÉÒÊl SÉlim, al-MustashriqËn wa al-QurÒÉn (Makkah al-Mukarramah: DaÒwat al-Haqq, 1412/1991).

Ridhwan, Umar Ibrahim, ÓrÓÉÒ Al-Mustashriqîn Íawla al-QurÒÉn al-KaÊm wa TafsÊrihÊ: DirÉsah wa Naqd (Riyadh: DÉr al-Ùaybah li al-Nashr, 1435/2014)..